الأمم المتحدة

A/C.4/70/SR.5

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
18 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد الجارالله (نائب الرئيس) ..... (الكويت)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بنود جدول الأعمال الأخرى) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة(http://documents.un.org/)

15-17697X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد بولر (ملاوي)، تولى السيد الجارالله (الكويت)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بنود جدول الأعمال الأخرى) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

١ - الرئيس: قال إن الدعوة ستوجه إلى مقدمي الالتماسات للجلوس إلى طاولة الملتمسين، وفقا للممارسة المعتادة في اللجنة، على أن ينسحب الجميع بعد الإدلاء ببياناتهم.

مسألة الصحراء الغربية (تابع) (A/C.4/70/7)

٢ - السيد كوزو بيرموي (لجنة البرلمان الأوروبي المعنية بمسألة الصحراء الغربية): قال إن المناقشات المتكررة في البرلمان الأوروبي عكست القلق إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية، والمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين من أبناء الإقليم، والرغبة في التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع المتعلق بتقرير المصير. وأفاد بأن وفدا من أعضاء البرلمان الأوروبي يزور مخيمات اللاجئين في ذلك الوقت. وأعرب عن الأسف لأن المغرب قام في عدد من المناسبات بطرد وفود حاولت زيارة الإقليم الذي يحتله، مستخدما العنف في بعض الأحيان. وأعرب عن عدم قبول ذلك الأمر في ضوء العلاقات الثنائية الوثيقة التي تربط الاتحاد الأوروبي بذلك البلد.

٣ - وأشار إلى أن مسألة الصحراء الغربية تدخل في سياق إنهاء الاستعمار، قائلا إنه من الجلي أن اتفاقات مدريد لعام ١٩٧٥ غير قانونية لأن السلطة القائمة بالإدارة لا يجوز لها نقل إدارة أحد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى سلطة أخرى، بل يجب عليها إكمال عملية إنهاء الاستعمار. وأضاف أن المغرب يكون بذلك سلطة قائمة بالاحتلال وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٤ /٣٧ و ٣٥ /١٩: موضحا أن سبعة قرارات أخرى على الأقل تؤكد ذلك، من الناحية القانونية، ومشيرا إلى أن إسبانيا لا تزال مسؤولة عن إدارة الصحراء الغربية. ومع ذلك، تقوض إسبانيا القانون الدولي بصورة منهجية فيما يتعلق بالإقليم، ليس فقط من خلال عدم تحمل مسؤولياتها تجاه إنهاء الاستعمار، بل وعن طريق التعاون مع المغرب وإقامة علاقات تجارية معه أيضا. وأعرب في ذلك الصدد أيضا، عن إدانة إبرام اتفاقات تجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، مثل الاتفاق المتعلق بمصائد الأسماك في الإقليم، لأنها مسألة ليست من اختصاص المغرب.

٤ - وقال إن الغرض الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لم يتحقق بعد، على الرغم من انقضاء ٢٤ عاما على إنشاء البعثة، مشيرا إلى أن ولاية البعثة لا تشمل حقوق الإنسان، خلافا لغيرها من البعثات المشابهة. وأضاف أن شعب الصحراء ظل يكابد المعاناة والقمع لمدة ٤٠ عاما، سواء في المخيمات أو في الأراضي المحتلة، وساق دليلا على معاناته في الأراضي المحتلة المحاكمة العسكرية التي جرت مؤخرا والحكم غير القانوني الذي صدر بحق بعض السجناء السياسيين من طائفة كديم إزيك، ومن بينهم حسن عليا، الذي حكم عليه غيابيا بالسجن مدى الحياة؛ قائلا إنه يجدر التنويه إلى أن إسبانيا ترفض كلا من منح اللجوء وتوفير الحماية.

٥ - وقال المتحدث إن النزاع الناتج عن عدم إكمال عملية إنهاء الاستعمار قد استمر فترة طويلة جدا ويجب إيجاد حل له من خلال عملية مشروعة لتقرير المصير، تحت إشراف الأمم المتحدة وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

ولا يستطيع المرء المساواة بين السلطة القائمة بالاحتلال والسكان المحتلين، ولا يُتوقع أن يتوصل من يمارس الاضطهاد إلى اتفاق عادل مع ضحيته دون ضغط من المجتمع الدولي.

٦ - السيد همايان: تحدث بصفته الشخصية كقاض سابق في مخيمات تندوف، فقال إنه أجبر على إصدار أحكام أملتها عليه الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) خوفا من تعرضه هو وأسرته للانتقام. وقال إنه تمنى في بعض الأحيان أن يكون في قفص الاتهام عوضا عن كرسي القضاء. وأضاف أنه اتضح له في نهاية المطاف أن البلد المضيف يتعمد إطالة النزاع ليكون شوكة في خاصرة المغرب. وأردف أنه شعر، بعد فراره إلى الأمان في المغرب، بأنه ملزم بأن يدلي بإفادته إلى اللجنة من أجل إخلاء ضميره. وقال إن النزاع كان سيُحَل بالفعل لو أن المسؤولية عن المخيمات وضعت في أيدي سكان الصحراء الغربية عوضا عن البلد المضيف.

٧ - السيد كاميرون (مؤسسة العمل العالمي من أجل اللاجئين): قال إن جبهة البوليساريو وحلفاءها يضعون على كاهل اللاجئين في مخيمات تندوف عبئا ثقيلا بحرمانهم من حقوقهم الأساسية التي يكفلها القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في العودة الطوعية إلى الوطن. وقال إن المشرفين على المخيمات لا يكافحون من أجل رفاه سكانها من اللاجئين المضطهدين، موضحا أنهم يقومون عوضا عن ذلك باستغلال أولئك الناس الذين استمرت معاناتهم جراء الاستغلال المنهجي على مدار السنين. وقد خلص التقرير الذي نشره مؤخرا المكتب الأوروبي لمكافحة الغش إلى أن جزءا كبيرا من المعونة الإنسانية المرسلة إلى مخيمات تندوف قد اختلس، حيث كانت الأموال توجه في معظمها إلى تحقيق الثراء الشخصي للزعماء، بينما تباع المواد الغذائية واللوازم الأخرى التي يفترض توزيعها على السكان بالمجان. وقال المتحدث إن العامل الرئيسي في تيسير عملية الاحتيال المذكورة هو تحكم جبهة البوليساريو الكامل في المخيمات. إذ لا يستطيع أحد الوصول إلى المنطقة دون ترخيص منها؛ و لم يُسمَح حتى لمفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجراء تعداد لسكان المخيمات - ولا يزال العدد الحقيقي للاجئين طي الكتمان.

٨ - وقد سمعت اللجنة عن كيفية إساءة المغرب معاملة سكان الصحراء الغربية، حيث وقعت بالفعل أحداث مؤسفة لا يشكل تاريخها مصدر اعتزاز. لكن العامل الحاسم الذي لا يمكن إخفاؤه في طيات ضباب الخطابة هو أن المغرب ظل يعمل بشكل منتظم من أجل تهيئة بيئة بمقراطية واحترام حقوق الإنسان في إقليمه. وقد أعلن رائد الناشطين في مجال حقوق الإنسان في البلد، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن بدء تنفيذ برنامج حكومي لتثقيف الموظفين الحكوميين على جميع المستويات في منطقة الصحراء الغربية في مجال فهم حقوق الإنسان واحترامها. وعلاوة على ذلك، أقيمت انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة شملت جميع أنحاء البلد، بما في ذلك منطقة الصحراء الغربية، واعتبرها المراقبون ذوو النظرة الموضوعية متسقة مع المعايير الدولية.

٩ - ويثير الحزن التناقض الصارخ بين الواقع المشار إليه والحالة في منطقة تندوف. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تجاه مساعدة اللاجئين على الخروج من ظروف المعيشية غير الإنسانية، ويتعين عليه اتخاذ خطوات مبنية على حكمه في ما يتعلق بمن يضع مسألة رفاه السكان على رأس جدول أعماله. والرد واضح للعيان: فالمغرب هو السلطة الوحيدة في المنطقة التي اكتسبت الحق في كفالة تهيئة مستقبل سليم لسكان الصحراء الغربية.

١٠ - السيد أوريزار الفارو: تحدث بصفته الشخصية كأستاذ للقانون الدولي في جامعات تشيلي قائلا إنه على

الرغم من استمرار نزاع الصحراء والتهديد الإرهابي المتزايد من منطقة الساحل، فإن المغرب أحد أكثر البلدان استقرارا في شمال أفريقيا. وهذا الاستقرار هو ثمرة ما تنفذه الحكومة من إصلاحات مستمرة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونتيجة تنفيذها استراتيجية أمنية ذكية تتضمن خطوات ترمي إلى الوقاية من جميع المخاطر المتعلقة بتنفيذ هجمات إرهابية ضد منطقة الصحراء الغربية. غير أن النزاع مع جبهة البوليساريو لا يزال يشكل تهديدا لجميع سكان الصحراء الغربية، وللمغرب ومنطقة الشمال الأفريقي بأسرها، بسبب انتشار نزعة التطرف وسط السكان المحتجزين كالأسرى في مخيمات تندوف وفشل جبهة البوليساريو الكامل في السيطرة على المساحة الواقعة إلى الشرق من المنطقة العازلة. وقد وصفت عدة تقارير لمراكز بحوث دولية تلك المخيمات صراحة بأنها تشكل أرضا خصبة لتفريخ جماعات جهادية صغيرة للعمل في منطقة الساحل، وبيئة صالحة لممارسة جميع أشكال الاتجار غير المشروع. ولذلك يعتبر التهديد الأمني المرتبطة بنزاع الصحراء خطرا حقيقيا تماما. ودعا المتحدث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تأييد مقترح الحكم الذاتي المغربي بلا تحفظات – باعتباره الحل الوحيد العادل والسلمي والدائم للنزاع، والذي يكفل الاستقرار على الصعيد الإقليمي. وقال إن المجتمع الدولي إذ يفعل ذلك سيساعد أيضا على وضع حد للعنف في منطقة الساحل.

١١ - السيد غوكين (هيومن رايتس ووتش الصحراء الغربية): أشار إلى أن الصحراء الغربية مستعمرة لم تستجب السلطة القائمة بإدارتها، أي إسبانيا، حتى ذلك الوقت إلى طلبات الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار فيها، وأنها احتُلت عقب ذلك من قبل المغرب، قائلا إن حل النزاع سيتحقق من خلال تقرير المصير، تماشيا مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الصحراء الغربية.

وأشار تقرير إحدى بعثات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوضوح، في عام ٢٠٠٦، إلى وجوب كفالة وإنفاذ حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير دون مزيد من التأخير، وإلى أن انتهاكات حقوق الإنسان والشواغل المتعلقة بشعب الصحراء ناتجة في مجملها تقريبا عن عدم تنفيذ هذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان.

١٢ - وعضدت الوقائع على مر السنين استنتاجات ذلك التقرير، إذ ظل المغرب ينتهك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعب الصحراء الغربية بشكل منهجي. ومن الأمثلة القليلة لتلك الانتهاكات ارتفاع عدد القتلى من السجناء السياسيين في السجون المغربية، واستمرار حبس السجناء السياسيين من طائفة كديم إزيك بعد محاكمتهم أمام القضاء العسكري دون اتباع الإجراءات القانونية؛ وامتناع السلطات المغربية عن التحقيق مع قتلة ضحايا شعب الصحراء الغربية في أحداث العنف التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وإدانتهم؛ واستمرار تعدين الفوسفات في منجم بو كراع الغني بالمعادن، ونهب الأرصدة السمكية في المياه الإقليمية للصحراء الغربية، بتواطؤ من الاتحاد الأوروبي؛ وحظر الرموز والطقوس الدينية والثقافية.

١٣ - ولا ينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة الطول المفرط لمدة النزاع ذريعة للتنصل من المسؤوليات المحددة في المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة وفي القرارات ذات الصلة. وينبغي أن يطلب القرار الذي قد تصدره الجمعية العامة بشأن مسألة الصحراء الغربية في دورتها الحالية، إلى الأمين العام ومجلس الأمن، وضع خارطة طريق لإنهاء الاستعمار وضمان الحق في تقرير المصير وكفالة حقوق الإنسان الأخرى. ويجب أن تبدأ خارطة الطريق بإزالة الساتر الترابي الملغوم الذي يقسم الإقليم، وإنشاء وجود دائم للأمم المتحدة ومنحه ولاية في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أيضا أن يدعو القرار إلى إجراء

استفتاء فوري بشأن تقرير المصير وفي موعد محدد، وأن يضع أحكاما محددة تطبق في حالة عدم امتثال المغرب إلى التزاماته الدولية.

١٤ - السيدة حميدة: تحدثت بصفتها الشخصية ككاتبة وصحفية فقالت إن النساء في الصحراء الغربية يفتخرن بقوتهن ودورهن في الأسرة والمجتمع. وقالت إن المخيمات في الجزائر لم تشهد حالات عنف عائلي لأنه مخالف لثقافة شعب الصحراء الغربية. ومع ذلك، تعرضت النساء في الجهة الأخرى من الساتر الترابي، في الجزء الذي يحتله المغرب من الإقليم، لمعاملة غير عادلة بصفتهن مواطنات من الدرجة الثانية، ولإساءة المعاملة من قبل أفراد القوات المغربية. وقد نُشِرت صور كثيرة لنساء يسحبن من شعرهن ويضرب لمجرد التظاهر السلمي من أجل حقوق الإنسان الأساسية. وأضافت المتحدثة أنه لا ينبغي التسامح قط مع العنف ضد المرأة في أي شكل من أشكاله، ويجب ألا تقف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مكتوفة الأيدي، بل يجب أن تدين المعاملة الوحشية التي يتعرض لها جميع سكان الصحراء الغربية على أيدي النظام المغربي. وأردفت أن الوقت قد حان كي يتخذ المجتمع الدولي موقفا وينفذ مقترحات الرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم المحتل، ليستطيع شعبه الذي يعيش في خوف دائم أن يباشر حياته في سلام وكرامة.

١٥ - السيدة بورتر (المجلس القيادي لحقوق الإنسان): قالت إن حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية هي أفظع حالة من نوعها في العالم، وهي مدفوعة ومستمرة بسبب الجشع والفساد. وقالت إنها سمعت، أثناء زيارات كثيرة إلى عائلات من السكان الذين لا يزالون في مخيمات اللاجئين بتندوف، حكايات عن حالات عاشتها تلك العائلات من سوء التغذية والاحتجاز في سجون سرية والحرمان من الحقوق الأساسية، وعن أمهات انتزع أطفالهن من أيديهن ليرسلوا إلى الخارج من أجل تنشئتهم ليصبحوا من أنصار جبهة البوليساريو. ومع ذلك، قد يكون في قبول مقترح الحكم الذاتي المغربي، الذي شكل الخيار الوحيد ذي المصداقية لحل مسألة الصحراء الغربية منذ عام ٢٠٠٧، الأمل الذي ينشده سكان الصحراء الذين لا يزالون محتجزين في تندوف. وقد استثمر المغرب بلايين الدولارات لجعل الصحراء الغربية منطقة مزدهرة تتيح لسكان الصحراء الغربية الحاليين، وللراغبين في العودة إلى أسرهم من أبناء الصحراء الآخرين، إمكانية بناء مستقبل واعد لأطفالهم.

١٦ - وقالت إنها وعدت بعض العائلات التي التقتها بالعمل على تحقيق العدالة لأقاربهم الأسرى، وللأشخاص مجهولي السمة والهوية من ضحايا البلطجية الذين سرقوا المساعدات الإنسانية الخاصة بهم. بيد أن الأمر مرهون بالمجتمع الدولي واللجنة الرابعة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وقالت المتحدثة إنها شهدت حالات تشويه للحقائق، حتى في الأمم المتحدة. وتتجسد تكلفة التراخي في اتخاذ إجراء في وجوه النساء والأطفال الذين لا يزالون قابعين في الخيام بينما يعيش قادة جبهة البوليساريو في القصور ويقدمون الرشاوى إلى المسؤولين الحكوميين. وقالت المتحدثة إن الأمم المتحدة محفل معني بالحقيقة والحرية وليست منتدى لاسترضاء النظام الجزائري الذي سعى إلى إملاء البيانات المعروضة على اللجنة، ولا يزال ينتهك القانون الدولي للاجئين باحتجازه اللاجئين من سكان الصحراء الغربية بصفة رهائن لأكثر من ٤٠ عاما. وأضافت أن الوقت قد حان لإطلاق سراحهم.

١٧ - السيد ماتسوموتو: تحدث بصفته الشخصية كأستاذ جامعي ياباني وخبير في القانون الدولي، قائلا إن ما تأكد رسميا من تحويل مسار المواد الغذائية والأدوية المخصصة للمخيمات في تندوف على يد أفراد من جبهة البوليساريو

تترتب عليه عواقب قانونية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأوضح أن النظام الأساسي يعرّف الإبادة، التي تتضمن تعمُّد فرض ظروف معيشية معينة، تشمل الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان، على أنه جريمة ضد الإنسانية. وعليه، يمكن بالمثل اعتبار عدم اتخاذ تدابير فعالة لمنع الحرمان المثبت من الحصول على الطعام والدواء، مع العلم بالظروف، عملا متعمدا يراد به تدمير من يتعرض له. وبذلك يكون الأفراد المسؤولون عن توزيع الغذاء والدواء عرضة للعقاب تحت الولاية القضائية العالمية للمحكمة، وفقا للمادة ٢٥ من النظام الأساسي.

١٨ - وعلاوة على ذلك، تنص مشاريع المواد التي وضعتها لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، على أن الدولة تتحمل المسؤولية عن ارتكاب أي فعل غير مشروع دوليا، أو الامتناع عن أداء عمل، داخل إقليمها، حتى من قبل الأشخاص العاديين، وتتحمل المسؤولية عن أي فعل من هذا القبيل ترتكبه أجهزة الدولة داخل أو خارج إقليمها. وتتحمل الدولة التي تعين أو تساعد دولة أخرى على ارتكاب فعل غير مشروع المسؤولية أيضا، إذا فعلت ذلك وهي مدركة للظروف. وبناء على ذلك، يجوز حتى لدولة ثالثة أن تدعو أية دولة أخرى إلى اتخاذ إجراء نيابة عن السكان المعنيين، مثل سكان مخيمات تندوف، بغرض ضمان وقف انتهاك مصالحهم.

١٩ - وقد يقود وجود فائض غير مبرر من المعونة الإنسانية إلى تحويلها. ولذلك يعتبر إجراء تعداد للسكان شرطا مسبقا لتخصيص مساعدة إنسانية مناسبة. وعلاوة على ذلك، إذا جرى توفير المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة، تماشيا مع قرار الجمعية العامة ٤٦ /١٨٢، فسيساعد ذلك العمل في حد ذاته على التقدم تجاه إيجاد حل عادل ودائم ومقبول لجميع الأطراف لنزاع الصحراء الغربية.

٢٠ - السيد أوغوزينو: تحدث بصفته الشخصية كأستاذ جامعي أرجنتيني وخبير في مجال النزاعات الدولية على مدى السنوات الأربعين الماضية، فقال إن حركة البوليساريو الانفصالية وحلفاءها الجزائريين يشكلون عقبة دائمة أمام الاستقرار والتنمية في المنطقة، ويحرضون على العنف، ويهددون بالعودة لحمل السلاح، ويحتجزون عن طريق الخداع والقوة جزءا من سكان الصحراء الغربية في ظروف غير إنسانية في مخيمات داخل الأراضي الجزائرية. وقال إن المقترح الواقعي الوحيد للتوصل إلى حل للنزاع قد طرح من قبل المغرب. وأضاف أن مبادرة الحكم الذاتي المغربية، التي حظيت بدعم واسع من قبل المجتمع الدولي، ستكفل الاستقرار والتنمية في المنطقة، وفي القارة بصفة عامة. وفي المقابل، ترفض كل من جبهة البوليساريو والجزائر بشكل منهجي مناقشة المبادرة أو تقديم أي بديل عملي لها، وتعكفان فقط على دعوة المغرب إلى قبول مطالبهما الانفصالية غير المعقولة. ويجب على اللجنة أن تحث جبهة البوليساريو وحليفتها على التخلي عن هذه المواقف الطائشة والإجرامية، وعلى قبول مبدأ المفاوضات الدبلوماسية الصريحة على أساس مقترح الحكم الذاتي المغربي، للمرة الأولى والأخيرة.

٢١ - وتشكل هذه المبادرة، التي تتيح فرصة حقيقية للتكامل الإقليمي - على نحو مفيد بشكل خاص في ضوء التكاليف الاقتصادية والأمنية غير القابلة للاستدامة في ظل الوضع الحالي - متراسا أيضا في وجه محاولات تقسيم المنطقة، وأمام ظهور جيوب ينعدم فيها الأمن، من قبيل التهديد الإرهابي المتنامي في منطقة الساحل. ويتعين على جميع أطراف النزاع قبول ذلك المقترح، ويجب على الجزائر

في ذلك السياق، أن تدعم بشكل جدي جهود تعزيز السلام والازدهار في المنطقة، من خلال وقف دعمها الدبلوماسي والعسكري والمالي لجبهة البوليساريو. ومن شأن عدم قبول مقترح الحكم الذاتي أن يزيد معاناة السكان في تندوف، ويتيح لجبهة البوليساريو وجماعات المافيا المحلية الأخرى الفرصة لتوسيع أنشطتها غير المشروعة، ويفتح الباب أمام التطرف الديني الذي من شأنه زعزعة استقرار المغرب العربي بأكمله. ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حث الجزائر وجبهة البوليساريو على السماح للمحتجزين في الأسر داخل المخيمات بالعودة إلى وطنهم، المغرب، كي يعيشوا حياة كريمة مع أسرهم.

٢٢ - السيدة أونوديرا (مؤسسة سابورو للتضامن الدولي): قالت إن مسألة استغلال الموارد في منطقة الصحراء الغربية قد أسيء فهمها كثيرا. وقد حرص المغرب دوما على مراعاة أهمية تحقيق التوازن بين الاستغلال الذكي للموارد الطبيعية وبين استخدام تلك الموارد لمنفعة السكان وتنمية المنطقة. وخلافا لادعاءات النقاد، تجاوزت الاستثمارات في البنية التحتية في منطقة الصحراء الغربية الإيرادات المكتسبة من معدل الاستغلال الحالي. وقد قيمة الموارد التي خصصها المغرب لمنطقة الصحراء الغربية، منذ عام ٢٠٠٠، ما يتراوح بين ١,٥ و ٢ بليون دولار ، ونفذ استثمارات في مشاريع إسكان تضم ١٢٠ ألف وحدة سكنية، وجرى تعبيد ٩٠٠ كيلومتر من الطرق، وأنفِق أكثر من ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مجال إنتاج المياه. ولأغراض تطوير الموارد السمكية المحلية وحمايتها، استثمر المغرب في المنشأة البرية الواقعة في العيون، التي تعالج نسبة ٤٠ في المائة من الإنتاج المحلي للأسماك، ويعمل فيها في الوقت الراهن أكثر من ٢٥ ألف شخص، كما وقع اتفاقات بشأن صيد الأسماك على نحو يتسق تماما مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، لا أساس من الصحة للتأكيدات بأن منطقة الصحراء الغربية تشتمل على أكبر احتياطيات عالمية من الفوسفات: إذ تشكل تلك الاحتياطيات نسبة ٨ في المائة فقط من مجموع إنتاج الفوسفات في المغرب ونسبة ٢ في المائة من حجم الاحتياطيات الوطنية، وتحرص شركة الفوسفات الوطنية على استمرار العمليات هناك من أجل الحفاظ على فرص العمل وسبل العيش لزهاء ألف أسرة في المقام الأول. وقد استثمر المغرب في تشييد محطات لتحلية المياه وسدود، مما أدى إلى إنجاز توصيلات المياه بنسبة تقارب ١٠٠ في المائة. وتحول المغرب أيضا إلى الطاقة الخضراء، من خلال تنفيذ برنامج خمسي يهدف إلى إدخال المحطات التي تعمل بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح كبديل للوقود الأحفوري في المنطقة. ويبدو بشكل واضح أن المغرب لا يستغل تلك الموارد لمنفعته الخاصة، لكنه يستخدم الأصول الاقتصادية الوطنية لمنفعة سكان المنطقة.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، استحدث المغرب نموذجا جديدا للنمو العادل والمستدام، بهدف إدرار الثروات وتعزيز إمكانية إيجاد فرص العمل في المنطقة. وحثت المتحدثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ذلك الصدد، على دعم مقترح الحكم الذاتي المغربي، الذي يطرح حلا عادلا يكفل الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لسكان المنطقة.

٢٤ - السيد ليغيروس: تحدث بصفته الشخصية كأستاذ جامعي ومحلل استراتيجي، فقال إن قصور التمثيل في جبهة البوليساريو عنصر أساسي في قضية الصحراء الغربية. وقد تقدم المغرب، منذ عام ١٩٥٦، بالمطالبة الدولية الوحيدة المتعلقة بالمستعمرة الإسبانية السابقة، بينما اكتسبت جبهة البوليساريو أهمية على الساحة في عام ١٩٧٦، حين كوّنت حكومة في المنفى. وعلاوة على ذلك، تُثار تساؤلات بشأن ما إذا كانت الجبهة تمثل الشعب حقيقة، نظرا إلى طبيعة تشكيلها تحت قيادة أمين عام دائم وبطانته — حيث يُزعم أنه

أعيد انتخابه لفترة أربعة عقود. ويتضح ذلك أيضا من ظهور الفصيل المنشق عن الحركة، المسمّى خط الشهيد، في عام ٢٠٠٤، وهو فصيل يعارض الأمين العام بسبب ما يمارسه من محسوبية ونظرا لافتقاره إلى استراتيجية جيوسياسية. وقد تضررت مشروعية جبهة البوليساريو، وكذلك مشروعية الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية، بعد أن فقدت اعتراف عدد من البلدان التي أصبحت مقتنعة بأنها تعمل ضد مبدأ الاستفتاء على تقرير المصير في الصحراء الغربية.

٢٥ - وقد دأب سكان الصحراء الغربية الذين يعيشون في الأراضي المتنازع عليها، والذين يشكلون غالبية شعب الصحراء، على التصويت بانتظام في الانتخابات المغربية، وشاركوا بأعداد كبيرة في الانتخابات البلدية والإقليمية الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك لم تنظم في مخيمات تندوف أية انتخابات تستوفي معايير الديمقراطية المقبولة دوليا، وحدثت إشكاليات على وجه الخصوص فيما يتعلق بالتمثيل والشرعية. وفي ما يتعلق بجبهة البوليساريو، لا يبدو الفرق واضحا بين الجناح الانفصالي وحركة التحرير، لعدم وجود استراتيجية طويلة الأجل للنزاع الذي انتقل من مرحلة الجمود إلى طريق مسدود. ونتيجة لذلك السبب أيضا لم يعترف الاتحاد الأوروبي وغالبية بلدان المجتمع الدولي بالجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية؛ ويعد ذلك بمثابة إنكار دبلوماسي للإجراءات التي اتخذتها جبهة البوليساريو. ولذلك يتزايد قبول مقترح الحكم الذاتي المغربي، الذي يبدو أنه يشكل الحل العملي الوحيد لنزاع الإقليم.

٢٦ - ويمكن الطعن أيضا في مصداقية جبهة البوليساريو بسبب رفضها إجراء تعداد سكاني في مخيمات تندوف وفقا لطلب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. فقد اتضح بجلاء، من التحقيق الذي أجراه المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، أنه يجري تضخيم أعداد اللاجئين وتسريب المعونات الدولية. ولذلك يستطيع المرء أن يتساءل بمعقولية عن العدد الفعلي للاجئين المقيمين في مخيمات تندوف من سكان الصحراء الغربية، وعن مدى قناعتهم بأن قيادة جبهة البوليساريو تمثلهم فعلا، خاصة وأن غالبية مؤسسي الحركة قد قبلوا الدعوة للعودة إلى المغرب والمساهمة في إنعاش الديمقراطية والتنمية في إقليم الصحراء الغربية. وفي ضوء ما تقدم، يصبح من المعقول أيضا التساؤل عما إذا كان للحركة أي دور في حل النزاع.

٢٧ - السيد دبيش: تحدث بصفته الشخصية كأستاذ للعلوم السياسية في جامعات الجزائر وعضو في اللجنة الوطنية الجزائرية للتضامن مع شعب الصحراء الغربية، فقال إن تحقيق إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، الذي انقضى أجله منذ زمن طويل، سيكون من الإنجازات العظيمة التي تحققها الأمم المتحدة ومساهمة كبيرة تجاه تحقيق السلام والسلامة والأمن في الإقليم. فقد طال انتظار شعب الصحراء الغربية كثيرا. ومن الصعب أن يصدق المرء أن المجتمع الدولي لا يزال يناقش مسألة إنهاء الاستعمار، وهو الأساس الذي يقوم عليه ميثاق الأمم المتحدة، عوضا عن تكريس الجهود للقضايا الاجتماعية الملحة. ولا يزال الشوط بعيدا على تنفيذ ما قاله الأمين العام في تقريره للعام الماضي عن الحالة في ما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2014/258) بأن يكون عام ٢٠١٥ هو عام إيجاد وسائل جديدة تمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير، وأن يضطلع مجلس الأمن بدور كبير في إيجاد حل سياسي نهائي للنزاع من خلال تطبيق الآلية القانونية لإنهاء الاستعمار.

٢٨ - ويتمثل العامل الرئيسي وراء الفشل في الحفاظ على اتحاد المغرب العربي في حرمان شعب الصحراء الغربية من تقرير المصير. فمن شأن استقلال الصحراء الغربية، التي تحتل موقعا مميزا على ساحل المحيط الأطلسي وتشكل بوابة

استراتيجية للدخول إلى منطقة الساحل عبر موريتانيا، أن يعزز السلام والأمن الإقليميين بقدر كبير. ويؤدي الإقليم تلك الوظيفة بالفعل تحت قيادة جبهة البوليساريو، على الرغم من احتلال الاستعمار المغربي للإقليم واحتوائه له، وسيتعاظم هذا الدور كثيرا بنيله الاستقلال.

٢٩ - السيد رودريغيز: تحدث بصفته الشخصية فقال إن نتائج التحقيق الذي أجراه المكتب الأوروبي لمكافحة الغش في عام ٢٠١٤، كشفت عن حدوث عمليات تحويل واسعة النطاق للمساعدات الإنسانية المخصصة للاجئي شعب الصحراء في مخيمات تندوف، منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي. وبلغت قيمة تلك المساعدات السنوية قرابة ١٠ ملايين يورو. وانتاب المحققين القلق بشكل خاص لأن قيادة جبهة البوليساريو لم تتح لممثلي المنظمات الإنسانية حرية الوصول إلى المخيمات أو تسمح بفحص قنوات الخدمات اللوجستية والتوزيع. واستنكر المحققون قبل كل شيء رفض السلطات الجزائرية السماح بإجراء تعداد رسمي للسكان الذين يعيشون في المخيمات.

٣٠ - وقد أعلن ممثلو الاتحاد الأوروبي صراحة، في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، في عام ٢٠١٥، أن المفوضية الأوروبية تأخذ التوصيات الواردة في تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش بجدية شديدة، وأنها شرعت في اتخاذ خطوات لإعادة النظر في عدد اللاجئين المسجل بغرض خفضه، وتحسين آليات الرصد واستبعاد الأشخاص الذين يثبت جرمهم من عملية توزيع المعونات. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتعزيز الرصد وضمان إيصال المعونات وتعزيز قدرة من يساعدون اللاجئين، لا يزال من المستحيل تحديد عدد الأشخاص الذين يحتاجون حقا إلى المعونة الإنسانية بشكل دقيق. وقد جدد مجلس الأمن، في القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥)، طلبه إجراء تعداد رسمي لسكان مخيمات تندوف، لأن الحاجة إليه أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وأكد البرلمان الأوروبي أيضا، في أحد تقارير الميزانية لعام ٢٠١٥، ضرورة إجراء تعداد للسكان، مشيرا إلى أن مفوضية شؤون اللاجئين قد أعلنت بالفعل، في تقرير صادر في عام ٢٠٠٥، أن عدم تسجيل سكان مخيمات اللاجئين لمثل هذه الفترة الطويلة أمر غير طبيعي.

٣١ - ويمكن استعادة ثقة المنظمات الإنسانية المانحة فقط من خلال إجراء تعداد للسكان وفقا لمعايير القانون الدولي، وهو شرط أساسي لتبديد كثير من الشكوك التي تكتنف طريقة توزيع المعونة على الأشخاص الذين يحتاجون إليها أكثر من غيرهم. ومن الواضح أن عدم المضي قدما في إجراء ذلك التعداد سيضير بالسكان المعنيين ويشكل أسوأ انتهاك لحقوقهم الأساسية بموجب القانون الدولي والقوانين الأوروبية.

٣٢ - السيدة إت: تحدثت بصفتها الشخصية فأشارت إلى أن منح الحكم الذاتي يستخدَم عادة لحل نزاعات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وقالت إن حكومة إندونيسيا وافقت، في عام ٢٠١٥، على وضع ترتيبات حكم ذاتي واسع النطاق من أجل حل النزاع الدموي الذي استمر ٣٠ عاما في إقليم أشيه. ويستطيع المجتمع الدولي استلهام مثال إقليم أشيه الناجح من أجل إعطاء دفعة لاقتراح الحكم الذاتي المغربي بهدف إنهاء نزاع الصحراء الغربية. وسيتيح ذلك المقترح لسكان الإقليم فرصة جديدة للعيش بسلام واستعادة كرامتهم في نهاية المطاف، من خلال تلبية المطالب المتعلقة بكل من تقرير المصير وقيام دولة ذات سيادة. وسيقضي في الوقت نفسه على الإحباط الذي ينتاب الشباب الذين يعيشون في مخيمات تندوف حيال مستقبلهم غير المؤكد.

٣٣ - بيد أن الحكم الذاتي سيتيح حلا مستداما فقط إذا كان لدى جميع الأطراف شعور ملح بضرورة تحقيق المصالحة، وهو ما لم تبده جبهة البوليساريو والجزائر بشكل واضح.

٣٤ - السيد نديمبيت: تحدث بصفته الشخصية فرحب بمقترح الحكم الذاتي المغربي، الذي وصفه مجلس الأمن بالجدية والمصداقية في عدة مناسبات. وقال إن نزاع الصحراء الغربية الذي يؤثر على قارة أفريقيا بأسرها، علاوة على المغرب العربي، يشكل عامل زعزعة للاستقرار في منطقة مضعضعة أصلا جراء النزاعات الكثيرة التي تعصف بمنطقة الساحل. وإذ تدرك الأمم المتحدة ذلك، فإنها لم تكف عن دق ناقوس الخطر بشأن مخاطر التواطؤ بين جبهة البوليساريو والجماعات الإرهابية والجهادية الناشطة في منطقة الساحل والصحراء.

٣٥ - وقد جرت محاولات عديدة للوساطة في العقود القليلة الماضية، لكنها لم تسفر عن نتائج ملموسة. وأقدمت الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، بعد أن تبين لهما أن خطة التوصل إلى تسوية في الصحراء الغربية على أساس استفتاء غير قابلة للتطبيق من الأساس، على توجيه مناشدات متكررة إلى الطرفين من أجل التوصل الى حل سياسي وتفاوضي مقبول للجميع. واتُّبعت المبادرة المغربية، التي أطلقت في عام ٢٠٠٧ استجابة لتلك المناشدات، إثر مشاورات محلية موسعة جدا شملت الصعيد الوطني بأكمله، وتضمنت مقترح قيام حكم ذاتي في منطقة الصحراء الغربية في إطار سيادتها ووحدتها الوطنية، نهجا مسؤولا ومبتكرا يمتثل إلى القانون الدولي وإلى معايير حكم ذاتي مقبولة. وسيتمكن سكان الصحراء الغربية عبرها من إدارة شؤونهم الذاتية بطريقة ديمقراطية، من خلال سلطات تشريعية وتنفيذية، وهيئات قضائية فوضت لها صلاحيات حصرية تشمل جميع القطاعات باستثناء الدفاع والعلاقات الخارجية.

٣٦ - ومما يؤسف له أن الأطراف المعنية الأخرى لم تغتنم الفرصة التاريخية لقبول مثل هذا الحل الوسط الجريئ، الذي من شأنه كذلك معالجة عدم الاستقرار في الإقليم نتيجة وجود حركات أصولية وإرهابية متزايدة القدرة على مقربة منه. وعوضا عن الانضمام إلى كتابة صفحة جديدة في تاريخ المنطقة، لم يؤد إصرار كل من الجزائر وجبهة البوليساريو على الاستفتاء، الذي اعتبرته الأمم المتحدة غير قابل للتطبيق، سوى إلى تأخير الحل السياسي لنزاع الصحراء الغربية واستمرار معاناة السكان المحتجزين في مخيمات تندوف. ويبدو أنهما لا يكترثان كثيرا للتناقض بين الدعوة لإجراء استفتاء والعمل في ذات الوقت على تأسيس الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية، وهي كيان مصطنع تماما ويفتقر إلى جميع خصائص الدولة. ويبدو جليا افتقارهما إلى الإرادة السياسية.

٣٧ - السيدة دوريغني: تحدثت بصفتها الشخصية كباحثة قانونية فقالت إنها قلقة على وجه التحديد بشأن الجوانب القانونية لإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية. وقد أدانت إسبانيا منذ البدء غزو المغرب للإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي، قبل ٤٠ عاما، تحت ذريعة السيادة الإقليمية - وهو ادعاء رفضته محكمة العدل الدولية - باعتباره عملا حربيا، على الرغم من أنها تخلت لاحقا عن مسؤوليتها كسلطة قائمة بالإدارة؛ كما دعا قرار مجلس الأمن ٣٨٠ (١٩٧٥) المغرب إلى الانسحاب. ومن النادر أن يرى المرء قضية قانونية بمثل هذا الوضوح في ما يتعلق بأعمال العدوان. ومن النادر أيضا أن يرى المرء مثل هذا العجز من الأمم المتحدة وهذا القدر من الجبن وخيانة الأمانة من الدول الأعضاء

فيها، التي لا تملك الحق في تولي السلطة على إقليم وشعبه بدون عملية لتقرير المصير، أو الحق في تركها لغيرها.

٣٨ - ويجب أن يصوت سكان الصحراء الغربية في استفتاء بشأن تقرير المصير وأن يدافعوا عن حدود الإقليم. ويتطلب تطبيق العدالة أن تضطلع إسبانيا بمسؤولياتها بوصفها الدولة القائمة بالإدارة وأن يسحب المغرب قواته وتمسك الأمم المتحدة بزمام الأمور. ويجب أن تحكِم قوات بعثة الأمم المتحدة سيطرتها على الصحراء الغربية، وأن تنصاع فقط لتعليمات قيادة الأمم المتحدة وتحدد العدد النهائي لسكان الصحراء الشرعيين الذين سيصوتون في الاستفتاء، الذي يجب أن تجريه الأمم المتحدة. لكن لم يحدث أي شيء من ذلك لأن فرنسا، أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ظلت تعرقل العملية وتقدّم علاقتها مع المغرب على التزامها بحقوق الإنسان.

٣٩ - السيدة القاسمي: تحدثت بصفتها الشخصية كامرأة بريطانية من أصل صحراوي فقالت إنه إذا كانت اللجنة جادة في كفالة أمن شمال أفريقيا وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بشعوب تلك المنطقة والقضاء على الاستعباد، فإن الحل الوحيد هو ضمان وصول مراقبين رسميين مستقلين بلا معوقات إلى مخيمات اللاجئين الجهنمية في الجزائر، من أجل تقييم الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان. وعلى نحو ما ورد بشكل واضح في تقرير أعدته هيومن رايتس ووتش مؤخرا عن مخيمات اللاجئين في تندوف، وفي إفادة قدمت أمام الدورة الرابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، في عام ٢٠١٤، تشمل الانتهاكات الحالية سجن الإناث غير المتزوجات الحوامل نتيجة عمليات قسرية، والمعاملة غير الإنسانية للأطفال الذين يحرمون من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في التعليم. وقد حان الوقت لوضع حد لمعاناة النساء والحط من قدرهن في ذلك الجزء المروّع من العالم، بعد أن استمرت طيلة أربعين عاما.

٤٠ - وقالت المتحدثة إن امتناع الجزائر المتكرر عن إتاحة إمكانية وصول المراقبين الدوليين إلى منطقة تندوف يهدد الأمن الدولي. وتفيد أحدث دراسة لصندوق كارنيغي للسلام الدولي بأن المنطقة بدأت تشتهر بجماعاتها الإرهابية، ويتزايد تحولها إلى أرض خصبة لتجنيد الخلايا الإرهابية وجماعات المهربين. ويؤدي الافتقار الحاد إلى فرص العمالة إلى تزايد عدد اللاجئين من شباب الصحراء الذين يقبلون على تلقي تعاليم العمل الإرهابي. ويشير الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى ظهور أدلة متزايدة على أن الإمدادات الغذائية التي يجري التبرع بها لدعم اللاجئين تباع داخل المخيمات أو يحوَّل مسارها لتباع في البلدان المجاورة من أجل الربح. ومن الضروري اتخاذ إجراءات فورية للتأكد من حجم إساءة الاستغلال والفساد في مخيمات تندوف.

٤١ - ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر بجدية في مقترح الحكم الذاتي المغربي، الذي حظي بتأييد مراقبين مستقلين وآخرين من أبناء الصحراء الغربية، بسبب جودته وطبيعته العادلة، ولأنه يتيح الفرصة لتحقيق سلام دائم.

٤٢ - السيدة فاسكيز: تحدثت بصفتها الشخصية فقالت إنها لاحظت، أثناء الأسابيع الست التي أمضتها في مدينة العيون المحتلة، إقامة نقاط تفتيش بين وسط المدينة والشواطئ بغرض تتبع تحركات أبناء الصحراء الغربية، ولاحظت وجود قوات أمن يغلب عليها الطابع العسكري على امتداد الشوارع الرئيسية في المدينة، واستخدام مستويات عنف يصعب تفسيرها لحجر حرية التعبير السياسي وتفريق المظاهرات السلمية.

٤٣ - وبينما تدَّعي الحكومة المغربية وممثلوها أن الصحراء الغربية تشكل جزءا لا يتجزأ من دولتهم الكبرى وأن سكانها يحظون بذات القدر من المعاملة الكريمة والاحترام باعتبارهم مغاربة، إلا أن ما يجري على أرض الواقع مختلف تماما. وقالت إن المتظاهرين من سكان الصحراء الغربية، الذين نظموا مظاهرة في عام ٢٠١٤، احتجاجا على مقتل أبناء جلدتهم أثناء احتجازهم بشكل غير قانوني خلال حرب ١٩٨٠، قوبلوا بانتشار شرطة مكافحة الشغب على طول الشارع الرئيسي بأكمله، حيث منعوا من تشكيل مجموعات كبيرة، وتعرض العشرات الذين تظاهروا منهم لمعاملة عدوانية غير مبررة تماما. ولا يمكن تصور حدوث ذلك في دولة المغرب ذاتها. وكان العديد من المشاركين قد أصيبوا بجروح خلفت ندوبا أثناء مظاهرات سلمية سابقة، على نحو يذكر بحالة الناجين من الحرب وحالة من تعرضوا للاعتقال غير القانوني سنوات طوال، بتهمة مساعدة حركة المقاومة وتزويد جبهة البوليساريو بمعلومات استخبارية.

٤٤ - ولم يحرز أي تقدم تجاه تحقيق تقرير المصير في الصحراء الغربية عن طريق استفتاء، أو لتحسين الحالة الأمنية واحترام حقوق الإنسان. ويرجع ذلك بقدر كبير إلى افتقار المجتمع الدولي إلى الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د- ١٥) بشكل كامل، وتخليص العالم من الاستعمار في جميع أشكاله.

٤٥ - السيد خير الله: تحدث بصفته الشخصية كصحفي عمل في عدد من الصحف العربية الشهيرة فقال إن السبب في بقاء مسألة الصحراء الغربية دون حل لأكثر من ٤٠ عاما هو أن الأمم المتحدة غير مستعدة لاعتماد نُهُج جديدة. وقال إن مقترح الحكم الذاتي المغربي يأخذ في الاعتبار الديناميات السياسية، ويمنح الأمل في التغلب على جمود الموقف. وأضاف أن الانتخابات التي جرت مؤخرا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أظهرت مرة أخرى التزام المغرب بالإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان. غير أن الجزائر فشلت في مجاراة المرونة المغربية، وتآمرت عدة مرات من أجل تشويه سمعة المغرب في المحافل الدولية، في إطار جهودها الرامية إلى عرقلة أي حل للنزاع.

٤٦ - السيد بالصديق (الجزائر): أثار نقطة نظام قائلا إن الجزائر ليست موضوع النقاش، وشدد على وجوب التزام مقدم الالتماس ببند جدول الأعمال.

٤٧ - السيد لعسل (المغرب): قال إنه يستحيل مناقشة مسألة الصحراء الغربية بدون ذكر الجزائر. وأضاف أنه على الرغم من اعتقاد وفد بلده أن المسائل المتعلقة بالمحافظات الجنوبية في بلده لا تندرج قانونا ضمن مسائل إنهاء الاستعمار، فإنه لا يمانع في الانضمام إلى المناقشة وعرض موقف البلد. وأردف أن زميله الجزائري ليس لديه ذات الاستعداد للمشاركة في الحوار المفتوح على ما يبدو.

٤٨ - الرئيس: ذكّر جميع المتحدثين بوجوب قصر ملاحظاتهم على بند جدول الأعمال.

٤٩ - السيد خير الله: استأنف بيانه قائلا إنه يستطيع، بوصفه قاض سابق في مخيمات تندوف، أن يشهد على صحة أن المسألة هي في الواقع مشكلة بين المغرب والجزائر؛ وأن السبب الوحيد الذي يمنع تناول الأمم المتحدة للمسألة من هذا المنطلق هو أن الجزائر قد أوجدت جبهة البوليساريو لتكون واجهة تخفي وراءها مسؤوليتها. وأضاف أنه إذا لم تدعم الأمم المتحدة المقترح المغربي سيظل شعب الصحراء يتخبط في اليأس، وسيكون عرضة للاستغلال من قبل الجماعات الإرهابية في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل.

٥٠ - السيد بالصديق (الجزائر): قال إن الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة ٣٨ /٤٠ بشأن مسألة الصحراء الغربية تشير بوضوح إلى أن طرفي النزاع هما المملكة المغربية وجبهة

البوليساريو، ولا ينبغي أن يقحِم مقدم الالتماس الجزائر في المناقشة.

٥١ - السيدة ريفيروس: تحدثت بصفتها الشخصية كخبيرة ومحللة علوم سياسية كولومبية فقالت إن مبادرة الحكم الذاتي المقترح لمنطقة الصحراء الغربية تمثل حلا جديا وواقعيا وذا مصداقية وتشكل أفضل أمل، لأنها تستند إلى سيادة القانون وتضمن التكامل التام لجميع السكان دون تمييز، في إطار دولة موحدة. وعلى الرغم من السياق الإقليمي المعقد والتهديد الإرهابي الماثل، تمكن المغرب من كفالة سلامة مواطنيه من خلال التزامه بالسلام والأمن الدوليين ودوره الأساسي في طليعة جهود السلام الإقليمية. وقبل كل شيء، تسود في المغرب ممارسات إسلامية معتدلة تحظى بتشجيع الدولة على أمل تجنب التطرف.

٥٢ - ولم يُدِر المغرب ظهره قط للحوار، وهو يرغب في إنهاء الحالة الراهنة ووضع حد للمأساة الإنسانية التي فرضتها الجزائر وكفلت استمرارها بمكرها. ويتسق الاقتراح المغربي مع المسار الذي حدده مجلس الأمن، ويتيح إمكانية تحقيق فوائد كثيرة لمنطقة الصحراء الغربية. ومن الناحية السياسية، سيتمكن سكان الصحراء الغربية من انتخاب حكومة وبرلمان يتمتعان باستقلال ذاتي ويعملان في إطار مؤسسي وديمقراطي مستقل ذاتيا ويملك جميع الموارد المالية اللازمة. وستتاح لمنطقة الصحراء الغربية ذات الاستقلال الذاتي إمكانية إقامة علاقات مع مناطق في بلدان أخرى والحفاظ عليها بهدف تعزيز الحوار والتعاون في ما بين الأقاليم. ومن الناحية الاقتصادية، سيتوفر الاستقلال الذاتي الكامل لجميع السياسات الإنمائية وعمليات التخطيط على مستوى المنطقة، بجانب تشجيع الاستثمار والتجارة والتنمية الصناعية والسياحة، وتعزيز عمليات الميزنة والشؤون المالية. وتشمل الفوائد الاجتماعية، في جملة أمور، مجالات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والحماية، بينما تشمل الفوائد الثقافية تعزيز التراث الحسَّاني. ولا ينبغي تلخيص حل النزاع في استراتيجية مكسب وخسارة؛ ويجب أن يستند الحل إلى الثقة المتبادلة والإخلاص واحترام حياة الإنسان وكرامته.

٥٣ - السيد أرويو لاغونا: تحدث بصفته الشخصية كعالم اجتماع وأستاذ علوم سياسية وخبير في تاريخ شمال أفريقيا من بيرو، فقال إن جميع الحضور يتشاركون الرغبة في ترسيخ وحدة المغرب العربي في إطار معايير السلام المعترف بها من قبل الأمم المتحدة والاستقلال الذاتي لمنطقة الصحراء الغربية؛ ويختلفون فقط في كيفية تحقيق ذلك الهدف. وهناك روابط تاريخية واجتماعية وجغرافية واقتصادية وسياسية قوية تعود إلى عهد قبائل الصحراء الغربية القديمة التي كانت تدفع الجزية لسلطان المغرب، وعهود الأسر الحاكمة المغربية الكثيرة التي تعود جذورها إلى منطقة الصحراء الغربية. ولذلك سيكون من المستحيل فصل منطقة الصحراء عن بلد ظلت تشكل جزءا منه على الدوام، ويعد من أقدم الدول في منطقة شمال أفريقيا. وتشكل سياسة الانفصال عامل خطورة أيضا، لأنها ستقلب موازين السلام النسبي في المنطقة، وبخاصة عندما يضع المرء في اعتباره الأحداث الجارية في الدول المجاورة. وسيكون الانفصال مخالفا لطبيعة المنطقة: إذ يتعذر تخيل المغرب بدون الصحراء الغربية، كما ستعود منطقة الصحراء الغربية بدون المغرب إلى الحالة التي كانت عليها قبل عام ١٩٧٥ في ظل الاستعمار. وتجدر الإشارة إلى أن الأمين العام السابق للأمم المتحدة، خافيير بيريز دي كويار، قد أكد أن الحل الوحيد لمسألة الصحراء الغربية سيظل هو الاندماج مع المغرب في إطار الحكم الذاتي.

٥٤ - وقد أيدت نسبة ٧٠ في المائة تقريبا من سكان الصحراء الغربية الذين شاركوا في الانتخابات البلدية

والإقليمية التي جرت مؤخرا في المغرب البقاء تحت الحكم المغربي وعارضت الانفصال. وكان هذا التصويت بمثابة استفتاء ويجب أخذ الرأي الذي أعرب عنه الشعب بطريقة ديمقراطية بعين الاعتبار.

٥٥ - السيد بالصديق (الجزائر): أثار نقطة نظام قائلا إن الجمعية العامة أوصت في الفقرة (٧) من قرارها ٣٤ /٣٧، بأن تشترك جبهة البوليساريو - ممثلة شعب الصحراء الغربية - اشتراكا كاملا في أي بحث عن حل سياسي عادل ودائم وحاسم لمسألة الصحراء الغربية وفقا لقرارات وتوصيات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبلدان عدم الانحياز.

٥٦ - الرئيس: ذكّر أعضاء اللجنة بوجوب إثارة نقاط تتعلق فقط بالبيانات التي يدلي بها مقدموا الالتماسات.

٥٧ - السيد لعسل (المغرب): قال إن القرار الذي أشار إليه ممثل الجزائر قد اعتمد قبل ٤٠ عاما، ولم تستخدم تلك المصطلحات منذ ذلك الحين في أي قرار صادر عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن. وأضاف أن الجزائر ظلت أسيرة لتلك النظرية بينما طور المغرب موقفه. وأردف أن خطة الحكم الذاتي قد نوقشت بالفعل في مجلس الأمن على مدى سبع سنوات.

٥٨ - السيد بالصديق (الجزائر): تساءل عن مصير جميع القرارات التي اتخذها الأمم المتحدة قبل ٤٠ عاما ولا تزال فاعلة.

٥٩ - الرئيس: أشار مجددا إلى أن اللجنة تستمع إلى التماسات ولا تجري مناقشات.

٦٠ - السيد أوبلال: تحدث بصفته الشخصية باسم عمال الصحراء الغربية واللاجئين في بلجيكا قائلا إنه يود أن يذكّر بأن أنظار العالم بأسره موجهة إلى الصور التي تبثها وسائط الإعلام عما يحدث للاجئين السوريين بينما تتغاضى في معظم الأحيان عن معاناة شعب الصحراء الغربية. وقال إن جزءا من شعب الصحراء قد وجد الأمن في إقليم الجزائر، لكن الجزء الآخر لا يزال يتحمل اضطهاد المغرب. وبينما يحظى لاجئو سوريا بترحيب إنساني في أوروبا، يجري ترحيل لاجئي الصحراء الغربية من أوروبا إلى المغرب. وحث المتحدث اللجنة على مناشدة الاتحاد الأوروبي كي يمنح هذه المعاملة الإنسانية للاجئين من الصحراء الغربية، وكي يُضَمّن قراره السنوي المتعلق بالصحراء الغربية بنودا بشأن استبعاد الإقليم من الاتفاقيات التجارية التي تبرم مع المغرب وتعجيل تنظيم الاستفتاء على تقرير المصير ووقف استتراف الموارد الطبيعية للصحراء الغربية؛ كما دعا إلى الإفراج عن السجناء السياسيين من أبناء الصحراء الغربية وإلى توسيع نطاق ولاية البعثة لتشمل رصد حقوق الإنسان.

٦١ - السيد براون (المنظمة المعنية بمراقبة موارد الصحراء الغربية): أعرب عن رغبته في سرد قصة شاب كان قد أهين بسبب انتمائه إلى شعب الصحراء الغربية وتعرض للاعتداء من قبل أربعة أشخاص أثناء سيره في الشارع في مدينة العيون. وتوفي ذلك الشاب بعد عدة أيام من الإهمال المذهل من قبل السلطات المحلية. وكان من الممكن تجنب وفاته إذا كانت تبعة ارتكاب هذا العنف الوحشي أعلى تكلفة. وما كانت الأمم المتحدة لتعلم حتى بمقتله لولا العمل الذي يقوم به مركز روبرت كنيدي لحقوق الإنسان.

٦٢ - ولا يمكن توجيه اللوم إلى الأمم المتحدة في ما يتعلق بوفاته لكنها تستطيع أن تفعل شيئا للحيلولة دون وقوع حوادث مشابهة. كما أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية هي بعثة حفظ السلام الوحيدة في العالم التي ليست لديها آلية لرصد حقوق الإنسان. وقد دعا الأمين العام بنفسه إلى إجراء تقييم مستقل ومحايد لحالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. ودعا مارك وليامز، النائب في

البرلمان البريطاني، والعضو في مجموعة برلمانية معنية بالصحراء الغربية كانت قد زارت العيون، إلى إضافة آلية معنية بحقوق الإنسان إلى ولاية البعثة أيضا.

٦٣ - وتشير بيانات المنظمة المعنية بمراقبة موارد الصحراء الغربية إلى أن موارد الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال قد زاد معدل استنفادها في العام الماضي. واستمر تصدير معدن الفوسفات على نحو يشكل انتهاكا واضحا لقرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د - ١٧). وتستخدم أنشطة تنمية موارد الإقليم ذريعة لتطبيع الاحتلال المغربي، وهي تسمح بتوظيف المستوطنين غير الشرعيين وتشكل واجهة لممارسة أنشطة اقتصادية عادية. وحدثت أول عملية تنقيب عن النفط في أعماق البحر في إقليم الصحراء الغربية في أواخر عام ٢٠١٤، وهو موضوع تناوله من قبل هانس كوريل، المستشار القانوني للأمم المتحدة، منذ أكثر من عشر سنوات وقد رحبت منظمته الخاصة بالبيان الذي أصدره بشأن هذا الموضوع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في آذار/مارس ٢٠١٥، باعتباره يمثل تطورا إيجابيا. وقد أعرب المجتمع الدولي كذلك، وبشكل متكرر، عن قلقه بشأن نهب موارد الصحراء الغربية.

٦٤ - ويتعين على شعب الصحراء الغربية، مع تسارع اقتراب موعد الذكرى الأربعين لاحتلال المغرب، اتخاذ قرار بشأن مستقبله وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٦٥ - السيدة بشير: تحدثت بصفتها الشخصية كطالبة من الصحراء الغربية تدرس في كلية بالولايات المتحدة الأمريكية، فحكت قصة حسن عليا، أحد الناشطين الأبرياء من أبناء الصحراء الغربية، قائلة إن محكمة عسكرية مغربية حكمت عليه بالسجن مدى الحياة بسبب مشاركته في مظاهرة سلمية احتجاجا على القمع الوحشي الذي يمارسه المغرب على سكان الصحراء الغربية. وقالت إن حسن عليا هرب، في عام ٢٠١٢، خوفا على حياته وطلب اللجوء السياسي في إسبانيا. وأضافت أن طلبه رفض على الرغم من استيفائه الشروط، وصدر بحقه أمر إلزامي بمغادرة البلد. وأردفت أن حالة عليا من الحالات النموذجية لوضع اللاجئ وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكن ليس مستغربا أن تفضل إسبانيا عدم التأثير سلبا على علاقتها المربحة بالمغرب حتى وإن انتهك حقوق الإنسان. وسيطبق على حسن عليا حكم بالسجن المؤبد إن عاد أو أبعد إلى إقليم الصحراء الغربية المحتل، وهو لم يتجاوز بعد ٢٧ سنة من العمر. ويجب على حكومة إسبانيا أن تدافع عن العدالة وتمنح حسن عليا الحق في اللجوء، وألا تقدّم مصالحها الاقتصادية على حقوق شعب الصحراء الغربية.

٦٦ - وقالت المتحدثة إن حرمان شعب الصحراء الغربية من حقه في تقرير المصير يضير بمصداقية الأمم المتحدة ويقوض مكانتها في قلوب وعقول شعب الصحراء الغربية والمجتمع الدولي بأسره.

٦٧ - السيدة مارينو: تحدثت بصفتها الشخصية فقالت إن مسألة الصحراء الغربية ظلت تزاح جانبا على مر السنين، بينما حظيت النزاعات الإقليمية الأخرى بموقع الصدارة. وأكدت ضرورة أن يمنح المجتمع الدولي الأولوية لمسألة الصحراء الغربية، التي تشكل انتهاكا للمادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة، كي يدفعها على الطريق إلى إيجاد حل، ولكي يتجنب تحمل المسؤولية عن الإهمال. وقالت إن القانون الدولي يكون فعالا فقط عندما تتفق الدول على احترامه. وأضافت أنه لا توجد آلية دولية موحدة لمراقبة تطبيق القانون الدولي، الذي يرتهن بالعقوبات الدولية والتدابير الدبلوماسية، بما في ذلك الضغوط الداخلية والخارجية.

٦٨ - ويجب أن تكون مسألة اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات هي الشغل الشاغل للجنة. ويحتاج شعب الصحراء

الغربية إلى حكومة توفر له الاستقرار والأمن، وهيكلا ومجالا للنمو. فهم بشر لهم أحلامهم وطموحاتهم مثل أي شخص آخر. وهناك ضرورة قصوى لاستمرار المفاوضات بين أطراف النزاع. وأعربت المتحدثة عن تقديرها للمبادرة المغربية المتعلقة بالتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لمنطقة الصحراء الغربية في إطار دولة المغرب. وقالت إن عدم التفاوض سيؤدي إلى تفاقم حالة الجمود إلى أن يقرر أحد الطرفين انتهاك وقف إطلاق النار ويتبدد ثانية الأمل في حدوث تغيير. ولا يمكن أن ينتظر المجتمع الدولي ولا ينبغي له الانتظار حتى يتجدد النزاع.

٦٩ - السيدة توماس: تحدثت بصفتها الشخصية باعتبارها مسؤولة شؤون قانونية سابقة لدى لجنة تحديد الهوية التابعة لبعثة الأمم المتحدة فقالت إن اللجنة الرابعة إذا أدت واجبها بشكل صحيح فسيتمكن شعب الصحراء الغربية من أن يقرر من يتولى قيادته ويحدد نوع الحكومة التي يرغب فيها. وقد كانت مهمة اللجنة ولا تزال هي كفالة تحقيق تقرير المصير للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في العالم، وهي مهمة باءت فيها بالفشل الذريع في حالة الصحراء الغربية.

٧٠ - وليس هناك سبب لعدم إجراء استفتاء يتيح لشعب الصحراء الغربية الفرصة ليتخذ قرارا بشأن مستقبله. وكان في الإمكان عقد استفتاء منذ ١٥ عاما إذا وفت الأمم المتحدة بالتزاماتها تجاه أولئك الناس والتزمت بالقانون الدولي. وعلى الرغم من أن المتحدثة قد سمعت الاعتذار بأنه كان من المستحيل إجراء الاستفتاء لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن معايير الأهلية للتصويت، فقد أكدت للجنة أنه عذر غير صحيح. وقالت إن معايير الأهلية، التي اقترحها المغرب منذ البدء، كانت متفقا عليها من قبل جميع الأطراف المعنية في وقت نشر قائمة الناخبين المؤقتة. لكن المغرب لم يوافق على كيفية تطبيق تلك المعايير من قبل لجنة تحديد الهوية التابعة للبعثة، التي رفضت أكثر من ١٠٠ ألف من مرشحيه. ورفض المغرب إكمال الاستفتاء لسبب بسيط هو إدراكه أنه سيخسر أي استفتاء يجري بطريقة عادلة ونزيهة وسط سكان الصحراء الغربية الحقيقيين.

٧١ - وفي غضون ذلك، أطلق المغرب لنفسه العنان في الصحراء الغربية، واستغل مواردها بلا قيد أو شرط ودون أي اعتبار للمتطلبات التي حددها المستشار القانوني للأمم المتحدة، وأغرق الإقليم بالمستوطنين على نحو يتعارض مع التزاماته بموجب القانون الدولي، وأعلن ببجاحة أن الإقليم هو محافظته الجنوبية. ويجب أن يبدأ أعضاء اللجنة في تنفيذ الدور الذي أسند إليهم أو يقدموا استقالاتهم ويتركوا المجال للآخرين. ويجب على الأمم المتحدة حل اللجنة الرابعة إن لم تعد قادرة على تنفيذ مهام ولايتها، وأن تعترف المنظمة بأنها لا تقوى على دعم حق الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير مصيرها.

٧٢ - السيد بخاري (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب): أشار إلى غزو المغرب للصحراء الغربية وتجاهله من ثم للقرارات الكثيرة التي صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الأمن وطالبت بإنهاء الاحتلال العسكري، وإلى أنه بعد انقضاء ٢٣ عاما على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لا تزال مهمتها المتمثلة في إجراء استفتاء لم تتحقق لأن السلطة القائمة بالاحتلال قررت تقويض العملية. وقد ذهب ملك المغرب إلى حد القول إن المغرب سيبقى في منطقة الصحراء الغربية حتى قيام الساعة. وقال المتحدث إن المغرب موجود هناك بالفعل ويحتل جزءا كبيرا من بلده، في إهانة واضحة للأمم المتحدة وبعثتها، ويمارس انتهاكات وحشية لحقوق الإنسان تصل حد الإبادة الجماعية. وهو لا يزال ينهب موارد بلده الطبيعية

ويغرق المنطقة عمدا بالمخدرات التي تصادر من الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل.

٧٣ - ولذلك تواجه الأمم المتحدة مأزقا شكسبير الطابع: أن تكون أو لا تكون متماسكة في السعي لتحقيق السلام، تماشيا مع المبادئ والقرارات التي صنفت النزاع في عداد مسائل إنهاء الاستعمار. وقد برهنت السلطة القائمة بالاحتلال مرارا أنها تشكل تهديدا للسلام في المنطقة مما يتحتم العمل على إقناعها بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة والسماح لها بتنفيذ المهمة المسندة إليها قبل فوات الأوان. ويحق للمرء أن يتساءل عن سبب تخوف المغرب من الاستفتاء رغم أنه قد وافق عليه في الأصل. ويؤمن شعب الصحراء الغربية بأن المنظمة تملك المقومات اللازمة لمنع الويلات التي تشاهَد يوميا في شمال أفريقيا والشرق الأوسط من الانتشار إلى منطقتهم. وقال المتحدث إنه يجب على الأطراف في أي نزاع يستمر وقتا طويلا الانضمام، بمساعدة المجتمع الدولي، إلى الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في إطار القانون الدولي، وبطريقة حضارية، تحت رعاية الأمم المتحدة. وتلك هي خلاصة رسالته الموجهة إلى المغرب وإلى المنظمة.

٧٤ - السيد موغيمبا (أوغندا): طلب من مقدم الالتماس توفير مزيد من المعلومات عن الأسباب الكامنة وراء عدم اجراء استفتاء وعن حجم انتهاكات حقوق الإنسان، لمساعدة اللجنة في الحصول على فهم أفضل للمسألة.

٧٥ - السيد مغوبوزي (جنوب أفريقيا): أشار إلى إثارة عدة ادعاءات من مقدمي الالتماسات بشأن عمليات اختلاس المعونة الإنسانية وأعمال الإرهاب داخل المخيمات، وتساءل عما إذا كان باستطاعة مقدم الالتماس تسليط الضوء على تلك المسائل.

٧٦ - السيد بروآنو (إكوادور): أعرب عن رغبته هو أيضا في الحصول على مزيد من التوضيح فيما يتعلق بحالة المعونة الإنسانية في مخيمات اللاجئين.

٧٧ - السيد بخاري (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب): تحدث عن حالة حقوق الإنسان قائلا إن أحد تقارير مفوضية حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦ أورد بيانات تفصيلية عن انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وعدم احترام الحق في تقرير المصير. وأضاف أن الحالة ازدادت سوءا منذ ذلك الوقت وأن عددا كبيرا من المنظمات الدولية المرموقة المعنية بحقوق الإنسان أكد مجددا ضرورة أن تشتمل ولاية بعثة الأمم المتحدة على عنصر معني بحقوق الإنسان إلى حين التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع. وقال إن الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية قد باءت بالفشل، بما في ذلك جهود بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وقد اقترحت جبهة البوليساريو أن تفتح البعثة والمفوضية مكاتب دائمة في المخيمات. وفي ما يتعلق بالاستفتاء، قال المتحدث إنه لم يجر ببساطة لأن المغرب لا يريد أن يخسر نتيجة التصويت، وعمل على تخريب العملية.

٧٨ - السيد لعسل (المغرب): أثار نقطة نظام قائلا إنه لا ينبغي أن يسمح لمقدمي الالتماسات بأكثر من دقيقة واحدة للرد. وذكر أيضا أن التقرير الذي أشار إليه مقدم الالتماس لا وجود له.

٧٩ - الرئيس: قال إن الأمانة أبلغته أنه لا يوجد حد زمني معين لمقدمي الالتماسات في معرض ردهم على الأسئلة التي يطرحها أعضاء اللجنة، وعليه قرر أن يسمح لهم بالحديث لمدة أربع دقائق.

٨٠ - السيد لعسل (المغرب): أثار نقطة نظام قائلا إن تعليقات مقدم الالتماس فيها تشهير وطلب اختزال بيانه. وقال إنه يتعين على الرئيس التدخل لوقف عمليات التلاعب

التي تجري في اللجنة وأن يُسمح لمقدمي الالتماسات بدقيقة واحدة فقط.

٨١ - السيد بالصديق (الجزائر): قال إن تعليقات ممثل المغرب تثير تساؤلات صريحة بشأن نوايا ومصداقية مقدم الالتماس. وأضاف أن الرئيس قضى بعدم وضع حد زمني ويتعين عليه تطبيق اللوائح ومنح مقدمي الالتماسات الوقت الكافي للرد على جميع الأسئلة.

٨٢ - الرئيس: قال إن عددا من الممثلين قد طرح أسئلة، موضحا أنه سيعطي مقدم الالتماس الوقت اللازم للرد عليها. لكنه لاحظ أن نقاط النظام المتكررة تؤخر عمل اللجنة وطلب إلى الأعضاء احترام قراره.

٨٣ - السيد بخاري (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب): أعرب عن ترحيبه بالاهتمام الذي أبدته الوفود لكنه نفى المزاعم بشأن اختلاس المعونة الإنسانية. وقال إن المعونة التي توزع في الصحراء الغربية تخضع لرقابة صارمة من قبل العاملين في المجال الإنساني. وأضاف أن المفوضية الأوروبية قد اتخذت كافة التدابير الوقائية اللازمة، منذ تحقيقات عام ٢٠٠٣، وأنشأت آلية دقيقة لمتابعة استلام المعونات وتوزيعها اللوجستي، ولا يمكن فتح الحاويات حتى تصل إلى المخيمات. وفيما يتعلق بمسألة الإرهاب، قال إن جبهة البوليساريو تشعر بالقلق أيضا بسبب تأثرها هي نفسها بالأعمال الإرهابية. وهي تعمل مع رفيقاتها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على مكافحة الإرهاب، لكن المشكلة الرئيسية هي تدفق المخدرات التي تأتي من المغرب.

٨٤ - السيدة شاجاي (المرأة والشبيبة الصحراوية في بلجيكا): قالت إنها مضطرة لأن تطلب الحماية من حكومة بلد آخر، بوصفها امرأة من الصحراء الغربية تعيش الآن في بلجيكا، لأن بلدها فشل في حمايتها. وأضافت أن إقليم الصحراء الغربية يحكمه أفراد فاسدون متعطشون للمال لا يهمهم ما يريده شعب الصحراء وعلى استعداد لقتل ذويهم في سبيل تحقيق مصلحتهم الخاصة. وقالت إنها تفضل أن تعيش حرة في بلد آخر على أن تكون سجينة في بلدها. وأضافت أنه لا ينبغي أن تتعرض نساء الصحراء الغربية للضرب والاعتداء والتحرش الجنسي كلما خرجن في تظاهرة سلمية. وينبغي أن يتطلع شباب الصحراء الغربية بثقة إلى المستقبل لا أن يتعرضوا للظلم والسجن والتعذيب ويشعروا أن حياتهم لا أهمية لها.

٨٥ - ويستحق شعب الصحراء الغربية أن ينعم بالحرية، وهو في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى. وقد قتِل كثير من الناس وانتهكت حقوق كثيرة. وقالت السيدة شاجاي إنها تدرك مغبة مجيئها للتحدث أمام اللجنة، وإن حكومة المغرب ستحرمها من رؤية عائلتها. بيد أن هويتها البلجيكية الجديدة منحتها أخيرا القوة اللازمة للنضال من أجل هويتها، ومكّنتها من أن تتحدث نيابة عمّن لا صوت لهم، من الذين يريدون السلام والعدالة والمساواة في الحقوق، مؤكدة أنها ستستمر في مقاومة الفساد والقمع والدفاع عن الحقيقة. وقالت إنه يجب منح شعب الصحراء الغربية، أي سكان الإقليم الشرعيين، الحق في تقرير المصير بحيث يستعيدون ملكيتهم لاتخاذ قرارهم الخاص بشأن مصيرهم.

٨٦ - السيدة شولت (مؤسسة منتدى الدفاع): قالت إن فشل الأمم المتحدة في كفالة تقرير المصير للصحراء الغربية على مدى عقود من الزمان تسبب في الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الخاصة بشعب الصحراء الغربية في وطنهم المحتل بشكل غير قانوني مما اضطر غالبيتهم إلى مواصلة العيش كلاجئين في ظروف قاسية في مخيمات صحراوية.

٨٧ - وقالت إن مؤيدي تقرير المصير للصحراء الغربية هم دائما أهل التراهة الذين يؤمنون بالإعلان العالمي لحقوق

الإنسان. وأضافت أن أنصار المغرب يجهلون الحقائق أو مكرهون أو مرتشون أو ببساطة لا يؤمنون بالمبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة.

٨٨ - وتسبب فشل المنظمة في إجراء الاستفتاء وإضافة عنصر لرصد حالة حقوق الإنسان إلى ولاية البعثة في استمرار تعرض سكان الأجزاء المحتلة من الصحراء الغربية إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بشكل يتعارض مع كثير من الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب. ويعني ذلك أن قرابة ٢٠٠ ألف شخص من سكان الصحراء الغربية لا يزالون يعيشون في مخيمات للاجئين، وأن شعب الصحراء شهد نهب الطرف المعتدي في النزاع لموارد وطنه الطبيعية. وقالت المتحدثة إن المنظمة وجهت رسالة قاسية بتقاعسها عن اتخاذ إجراء مما سمح باستمرار الغزو والعدوان والعنف وأدى إلى مكافأة الجناة عوضا عن معاقبتهم. وحثت اللجنة على العمل من أجل إنهاء هذا الظلم.

٨٩ - السيد سيد أحمد (تجمع طلاب الصحراء الغربية في الخارج): أعرب عن الأسف لأنه لم يتَّخذ أي إجراء من أجل تسوية نزاع الصحراء الغربية المهمل، منذ المرة السابقة التي تحدث فيها أمام اللجنة بصفته لاجئا من مخيمات تندوف يتلقى العلم في كلية بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي غضون ذلك استمر أكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ من شعب الصحراء الغربية في العيش في ظروف تدمي القلب في الصحراء الجزائرية، معتمدين على المساعدات الإنسانية الدولية. ولم يتغير شيء سوى أن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام المغربي في الصحراء الغربية المحتلة قد ازدادت سوءا. وقال المتحدث إن الشباب المحبط الغاضب هم أكثر فئات شعب الصحراء الغربية شعورا بخيبة الأمل بسبب تقاعس الأمم المتحدة. ويبدو واضحا بعد مرور ٤٠ عاما على احتلال الصحراء الغربية بصورة غير شرعية، ومع استمرار محدودية الاهتمام والعمل على الصعيد العالمي، أن جهود الوساطة التي لا نهاية لها ستكون مضيعة للوقت إلى أن تتحول مسألة الصحراء الغربية إلى أزمة، طوعا أو كرها، لأن هذه الوساطة لا تخدم غرضا في الأساس سوى الحفاظ على الوضع الراهن .

٩٠ - ويستند النظام الدولي الحالي في معظمه إلى فرضية أن تحقيق السلام وتثبيط الحرب هما الغاية المبتغاة. ويؤمن شعب الصحراء الغربية أيضا بذلك. لأن هذا الشعب، الذي أجبر على حمل السلاح من أجل الدفاع عن نفسه في الماضي، قد اختار مسار اللاعنف في تعامله مع المغرب ومع العالم بصفة عامة. بيد أن هناك من يرى أن هذا المسار قد أتي بنتائج عكسية، وقد يتغلب الغضب في نهاية المطاف على خيار اللاعنف.

٩١ - السيد موريرا: تحدث بصفته الشخصية باعتباره طالب دراسات عليا من كوستاريكا في جامعة بالولايات المتحدة الأمريكية، فقال إنه يدرك، من منطلق انتمائه إلى شعب يناصر السلام، أن السلام لا معنى له إن لم يكن مشتركا مع شعوب أخرى، مثل شعب الصحراء الغربية. وقال إن احترام حقوق الجار ضرب من السلام، سواء كان بين الأفراد أو الدول. ومن الواضح أن النظام المغربي ينتهك سلام وحقوق شعب الصحراء الغربية، بطرائق نجح في إخفائها عن العالم سنوات طويلة.

٩٢ - ومن العار أن يرى المرء مستعمرة سابقة تعامل جيرانها بمثل هذه الصورة غير الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. فقد قام النظام المغربي بتهجير أبناء الصحراء الغربية واضطهادهم وسجنهم وذبحهم ودفنهم أحياء. وقال المتحدث إنه سيواصل مناصرة شعب الصحراء الغربية إلى أن يحقق تقرير المصير. وأضاف أن الأمم المتحدة قد دافعت عن

حقوق الإنسان ضد الطغيان في حالات كثيرة ولا ينبغي أن تعامل شعب الصحراء الغربية بشكل مختلف.

٩٣ - السيد أولي سيسي (الرابطة الإسبانية للدفاع عن حقوق الإنسان): قال إنه يقف مرة أخرى أمام اللجنة للمطالبة بحقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية، بما في ذلك الحق في العدالة وتقرير المصير والاستقلال. وقال إن عام ٢٠٠٥ شهد رفع دعوى قضائية أمام المحاكم الإسبانية بشأن تعرض شعب الصحراء الغربية إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي منذ غزو المغرب للإقليم. وعلى الرغم من محاولات المغرب الكثيرة لعرقلة التحقيق القانوني، أصدرت المحكمة العليا الإسبانية، في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥، عقب التقيد الصارم بالإجراءات القانونية الواجبة على مدى تسع سنوات، لائحة اتهامات جنائية ضد المغرب على أفعاله في الصحراء الغربية.

٩٤ - وعدّد سند الاتهام الوقائع التاريخية التي أدت إلى تصنيف الصحراء الغربية، في عام ١٩٦٣، إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، والاعتراف بحقها في تقرير المصير وإنهاء الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)؛ وما تبع ذلك من صدور رأي استشاري لمحكمة العدل الدولية في عام ١٩٧٥، رأت فيه المحكمة أن المغرب ليست له روابط سيادية قانونية في الإقليم، ثم تنظيم المغرب ''المسيرة الخضراء'' التي غزا عن طريقها الإقليم في ذلك العام نفسه، فتخلي إسبانيا الكامل عن الصحراء الغربية منذ عام ١٩٧٦، وما ترتب عليه من احتلال المغرب للصحراء الغربية بالقوة، مما أدى إلى حدوث النزاع مع جبهة البوليساريو. واستعرض السند أيضا القرارات المختلفة للجمعية العامة ومجلس الأمن، التي دعت إلى انسحاب القوات المغربية ووضع حد للنزاع وإجراء استفتاء على تقرير المصير، مشيرا إلى اهتمام اللجنة بهذه المسألة منذ أمد بعيد وإلى قراراتها المتعاقبة بشأنها.

٩٥ - وعلاوة على ذلك، أكد السند ارتكاب المغرب عددا من الجرائم بحق شعب الصحراء الغربية منذ عام ١٩٧٥، وأدرجها في لائحة الاتهام بوصفها وقائع مثبتة قضائيا، وصنفها على أنها أعمال إبادة جماعية لأن الهدف من حالات الاغتيال والاختفاء القسري والجرائم الأخرى، التي يدَّعى أن قوات الجيش والشرطة المغربية قد ارتكبتها، هو إبادة السكان. ونتيجة لذلك، وجه السند اتهامات إلى ١٢ مواطنا مغربيا، وصدرت أوامر اعتقال دولية بحق ثمانية أشخاص منهم بهدف تسليمهم. وقد تجاهل المغرب تلك الأوامر. بيد أن هناك ما يكفي من الأدلة على أن المغرب قد ارتكب أعمال إبادة جماعية ضد شعب الصحراء الغربية، الذي يتمتع بالحق في تقرير المصير. وقال المتحدث إن الوقت قد حان للامتثال إلى القانون الدولي.

٩٦ - السيد رومانيني (الفريق المشترك المعني بالصداقة مع شعب الصحراء الغربية التابع للبرلمان الإيطالي): أشار إلى تدهور حالة لاجئي الصحراء الغربية في المخيمات الجزائرية؛ وقال إن حياتهم أصبحت محفوفة بمخاطر أكثر واشتدت حدة الأخطار التي يواجهونها. وأعرب عن الضرورة الملحة لتحديد موعد لإجراء استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. وقال إن انتهاكات حقوق الإنسان ترتكب بصورة منهجية في الإقليم المحتل، وقد نددت بها عدة مرات منظمات غير حكومية دولية مرموقة مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، بجانب التنديد بها في التقارير الصادرة في إطار أنشطة الأمم المتحدة. وأضاف أن الجمهور لا يعرف سوى القليل عمّا يحدث في ذلك الجزء من الصحراء الغربية بسبب الأولويات الأخرى المنافسة له وعناوين الأخبار الأخرى التي تحظى بالأسبقية. لكن يجب اتخاذ إجراءات فورية لضمان احترام حقوق الإنسان وسلامة سكان الصحراء الغربية. ولم يؤد تدني الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في مخيمات اللاجئين سوى إلى تفاقم السخط والإحباط، وبخاصة في

أوساط الشباب، الذين يمكن إغراؤهم بسهولة من قبل بوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق والشام، وهما ناشطتان بالفعل في المنطقة.

٩٧ - ويجب على المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته تجاه التوصل إلى حل عادل ومنصف وتفاوضي لنزاع الصحراء الغربية. ويقدّم الشعب الايطالي المساعدة إلى شعب الصحراء الغربية من خلال مشاريع عديدة للتعاون، وعن طريق مبادرات تضامن ومعونة تنفذها منظمات المجتمع المدني وسلطات المحافظات والأقاليم. ولا يتوانى البرلمان الإيطالي في التصديق على القرارات الكثيرة المختلفة للأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية؛ وقد قرر مجلس الشيوخ، من خلال عملية تصويت بالاجماع، جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٥ وشملت الأحزاب السياسية قاطبة، تعزيز جهود إيجاد حل تفاوضي يحترم حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير ويتيح لبعثة الأمم المتحدة إمكانية تنفيذ مهام ولايتها.

٩٨ - السيد نافعة (جمعية الداخلة للمواطنة والتنمية البشرية): قال إن مشاركة الناخبين في الانتخابات الأخيرة كانت أعلى في منطقة الصحراء الغربية عنها في بقية أجزاء المغرب. ويدل ذلك على رجاحة المقترح المغربي لحل مسألة الصحراء الغربية. وكان أكبر الخاسرين هما الحكومة الجزائرية وجبهة البوليساريو، اللذان فشلت حملتهما الإعلامية لحمل شعب الصحراء الغربية على مقاطعة الانتخابات في استقطاب أي تجاوب. وقال المتحدث إن شعب الصحراء الغربية يتطلع إلى الحصول على قدر أكبر من السيطرة على مجريات مستقبله، وفق ما تتيحه استراتيجية الحكومة المغربية الجديدة بشأن توسيع رقعة السلطات الإقليمية، ولا يؤسفه سوى عدم حصول إخوانه في مخيمات تندوف على فرصة مماثلة. وأضاف أن محمد عبد العزيز، زعيم جبهة البوليساريو، استمر في رئاسة جمهوريته الوهمية لمدة ٤٠ عاما، من خلال دكتاتورية تقوم على التسلط والمحسوبية القبلية والفساد. وعلاوة على ذلك، توجد لدى المكتب الاوروبي لمكافحة الغش وثائق كافية تثبت تحويل جبهة البوليساريو للمساعدات الإنسانية المخصصة لسكان مخيمات تندوف.

٩٩ - السيد بواد: تحدث بصفته الشخصية كطالب صحراوي في جامعة أمريكية ومقيم طوال حياته في مخيمات تندوف فقال إنه شهد انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الأخرى التي ارتكبها النظام المغربي في الصحراء الغربية. وقال إن حالة حقوق الإنسان هناك كانت صادمة. وقد فشل مجلس الأمن في إقامة آلية لرصد حقوق الإنسان في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي مما أتاح الفرصة لحدوث تلك الانتهاكات. وبالإضافة إلى ذلك، ستترتب على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الإقليم المحتل وتصديرها عواقب وخيمة على السلام في الإقليم وفي جميع أنحاء المنطقة.

١٠٠ - ووصف المتحدث عدم إكمال المجتمع الدولي لعملية إنهاء الاستعمار وتحقيق تقرير المصير لجميع الشعوب، وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بأنه موقف مخز. وأضاف أنه يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات اللازمة لتوفير آلية مستقلة ومحايدة وشاملة ومستدامة لرصد حقوق الإنسان في كل من الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين، وأن يكون لها دور في مراقبة موارد الإقليم والتحكم فيها إلى أن يتحقق تقرير المصير.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.